جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

عجز الموازنة العامة والميزان التجاري

(خلال العام الحالي 2024)

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عمان، أيلول 2024

- **المقدمة**

تُعد الموازنة العامة أداة تخطيط تعكس أولويات الإنفاق الحكومي، ولذلك يجب أن تكون مدعومة بإطار حوكمة قائم على المبادئ الاستراتيجية، مما يجعلها فعالة، وواضحة، وشفافة، ويظهر تأثير الحكومات على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من خلال التحكم المباشر في حجم الإنفاق وتوجيهه، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر على مكونات الاقتصاد مثل الاستهلاك والاستثمار والميزان التجاري، ويتضح ذلك من خلال سياستها المالية والموازنة العامة، حيث تُظهر حجم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وكذلك حجم الإنفاق العام وتفاصيله، إلى جانب الوسائل الأخرى مثل القوانين والتشريعات والسياسات العامة.

ومن خصائص الموازنة أو السياسة المالية الجيدة أن تكون لها القدرة على تحفيز النشاط الاقتصادي الذي يعزز من النمو الاقتصادي الحقيقي ويحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل والفرص، بالإضافة إلى قدرتها على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الحفاظ على معدلات نمو إيجابية ومستقرة ومستدامة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدلات تضخم متدنية ومستقرة، ومسارات مستدامة لمستويات العجز المالي والدين؛ كي لا يصبح الدين العام مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار الاقتصادي، أما الميزة الثالثة فهي قدرتها على تحسين كفاءة تخصيص وإنفاق الموارد بشكل كافٍ وفعال لتوفير السلع الأساسية وتقديم الخدمات العامة.

- **مشروع الموازنة العامة المقدر لعام 2024**

أظهرت تفاصيل مشروع قانون الموازنة العامة 2024 التي أقرتها وزارة المالية في نهاية عام 2023، على خفض العجز الأولي المستهدف ليصل إلى 812 مليون دينار بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 2.6% في العام 2023 والذي بلغ 1.862 مليار دينار، ومن خلال المقارنة بين موازنة عام 2024 المقدرة في نهاية العام الماضي مع موازنة عام 2023 و 2022:

الجدول (1): حجم الموازنة العامة للأعوام (2024,2023 ,2022)

العام	العجز المالي الكلي/ قبل المنح (مليون دينار)	العجز المالي الكلي/ بعد المنح (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	الدين الحكومي الداخلي والخارجي (مليون دينار)
2022	2,344.7	1,552.5	8,914.1	10,466.6	38,490.2
2023	2,629.7	1,877.6	9,458.1	11,335.7	41,582
2024 (المقدرة)	2,792.4	2,068.7	10,302.5	12,371.2	33,534

*المصدر: دائرة الموازنة العامة.

الشكل(1): حجم الموازنة العامة للأعوام (2024,2023 ,2022)

(مليون دينار)

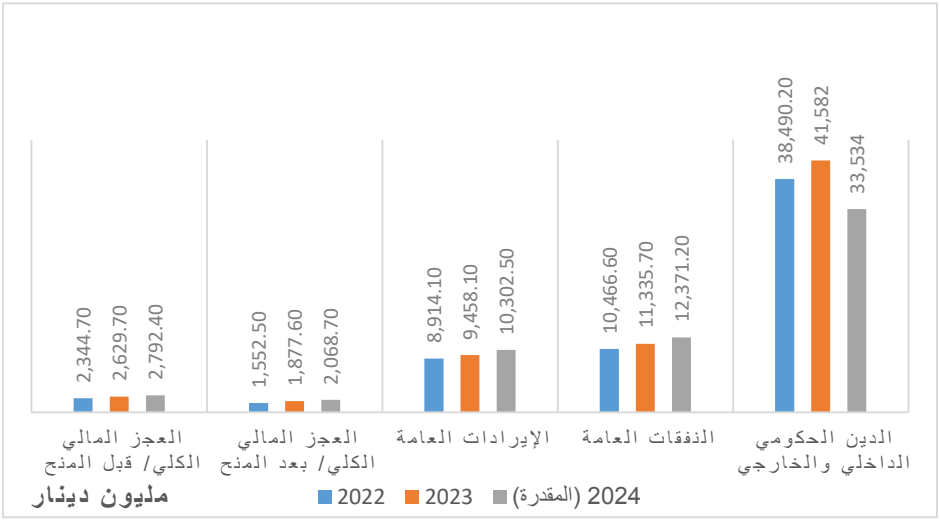

*المصدر: دائرة الموازنة العامة.

وقُدر حجم الإيرادات العامة نحو 10.3 مليارات دينار للعام 2024، بارتفاع مقداره 8.9% عن عام 2023 وذلك لارتفاع الإيرادات المحلية لتصل إلى 9.6 مليارات دينار، وبنسبة 10% عن مستواها في عام 2023، وارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 10.2% لتصل إلى 7.2 مليارات دينار دون فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة على الضرائب الحالية، وبلغ حجم النفقات العامة المتوقعة إلى مايقارب 12.4 مليار دينار وذلك بارتفاع مليار دينار عن عام 2023 و 1.8 مليار دينار عن عام 2022، حيث قدرت النفقات الجارية بنحو 10.6 مليارات دينار، والنفقات الرأسمالية بنحو 1.7 مليار دينار حيث ارتفعت 11.8 %عن مستواها للعام 2023.

- **حجم الموازنة العامة خلال العام الحالي**

أظهرت بيانات وزارة المالية ارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة إلى 42.513 مليار دينار حتى نهاية شهر أيار من العام الحالي، بما في ذلك الدين المترتب لصالح صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وبلغ رصيد الدين الحكومي حتى نهاية آيار الماضي، بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، ما قيمته 33.027 مليار دينار، أو ما نسبته 89.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل32.289 مليار دينار في نهاية العام 2023، أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي، شاملا مديونية كل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه، التي تبلغ نحو 9 مليارات دينار، وبلغ حجم الدين المترتب على الحكومة لصالح صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وصل حتى نهاية شهر أيار من العام الحالي إلى 9.486 مليار دينار مقارنة 8.311 مليار دينار من نفس الفترة في العام الماضي.

وبلغ رصيد الدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، في نهاية شهر أيار من العام الحالي، نحو 18.472 مليار دينار، أو ما نسبته 50.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر أيار، فيظهر الجدول (2) حجم زيادة عجز الموازنة في الخمس الشهور الأولى من هذا العام مقارنة مع الخمس الشهور الأولى من عام 2023.

الجدول (2): حجم العجز المالي في الخمس الشهور الأولى عام 2024 و2023
(مليار دينار)

الخمس الشهور الأولى من العام	إجمالي الدين العام	رصيد الدين الحكومي بعد استثناء دين الضمان	رصيد الدين الخارجي بعد استثناء دين الضمان	الايرادات الضريبة للحكومة	دين الحكومة من الضمان الاجتماعي	الإيرادات العامة	ايرادات الحكومة من عائدات التعدين	النفقات العامة
2023	39.397	32.289	17.535	2.911	8.311	3.809	79	4.298
2024	42.513	33.027	18.472	2.912	9.486	3.879	29	4.576

*المصدر: وزارة المالية

حيث شكل نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الخمس الأشهر الأولى من هذا العام مايقارب 115.3%، مقارنة مع 113.9% من الخمس الأشهر الأولى في عام 2023، وتراجعت ايرادات ضريبة مبيعات السلع المستوردة إلى 396 مليون دينار خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي مقارنة مع 466 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي وبنسبة 15%، بينما الايرادات الضريبة للحكومة شهدت ارتفاعا بمقدار مليون دينار فقط لتصل الايرادات الضريبية إلى 2.912 مليار دينارخلال الشهور

الخمسة الأولى من العام الحالي مقارنة مع 2.911 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، كما وأظهرت البيانات أن ايرادات الحكومة من عائدات التعدين تراجعت بنسبة 63% لتصل إلى 29 مليون دينار خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي مقارنة مع 79 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ويرجح زيادة عجز الموازنة لهذا العام لعدة أسباب، أبرزها:

1. زيادة الإقتراض الحكومي الداخلي والخارجي بحجم 3.116 مليار دينار زيادة عن موازنة 2023 وزيادة النفقات العامة بمقدار 278 مليون دينار، ويرجح ارتفاع الإقتراض الحكومي نتيجة تنمية المشاريع الاستثمارية في رؤية التحديث الاقتصادي والتي من ضمنها تنفيذ مشروع الناقل الوطني التي ستزداد كلفته على الحكومة وذلك بزيادة الدين الخارجي لتنفيذ المشروع، وشكلت مخصصات مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة تحديث القطاع العام في الموزانة بما يقارب 20.2 % من النفقات الرأسمالية، في حين شكلت مشاريع الأجهزة العسكرية والأمنية والسلامة 16.9 %، ومشاريع تنمية وتطوير البلديات ومشاريع اللامركزية 18%، بينما شكلت مخصصات باقي المشاريع 45 % من إجمالي النفقات الرأسمالية.

2. ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً لكبح سياسات التضخم التي تنتهجها الفيدرالي الأمريكي، حيث أن سعر الصرف الأردني مثبت بالدولار الأمريكي مما يضطر البنك المركزي الأردني إلى رفع أسعار الفائدة في حال رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة وذلك للحفاظ على متانة الدينار الأردني والسيطرة على معدلات التضخم خاصة في ظل الظروف الجيوسياسية في المنطقة والتي رفعت من معدلات التضخم عالميا وإقليميا وهذا ينعكس على زيادة عجز الموازنة.

3. انخفاض الإيرادات العامة زادت من حدة عجز الموازنة لهذا العام، وجاء هذا الانخفاض نتيجة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة جراء العدوان الغاشم على قطاع غزة، حيث انخفض إيرادات الدخل السياحي بنسبة 4.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ليسجل ما قيمته 2.3 مليار دينار ويعود ذلك إلى تراجع أعداد السياح بنسبة 7.9%، أيضاً ارتفاع معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري نتيجة الاضطرابات التجارية في البحر الأحمر أدت إلى زيادة عجز الموازنة وزاد من حدة الإقتراض الحكومي لسد الاحتياجات الرئيسية، أيضاً أثرت على انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من هذا العام ليبلغ 2% مقارنة مع 3% في الربع الأول من العام لماضي بالأسعار الثابتة.

4. ارتفاع مخصصات موازنة الوزارات والمقدرة في موازنة هذا العام، على النحو التالي:

1. ارتفاع موازنة وزارة الصحة المقدرة للعام 2024 إلى 766 مليون دينار بعد أن كانت 701 مليون للعام 2023 بزيادة قدرها 65 مليون دينار.

2. ارتفاع مخصصات وزارة المياه في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2024 بنسبة 53 % لتبلغ 32.287 مليون دينار، مقارنة مع المعاد تقديره للعام 2023 والبالغ 21.046 مليون دينار.

3. ارتفع إجمالي مخصصات سلطة إقليم البترا التنموي السياحي 42% وبلغ إجمالي موازنة العام المقبل المقدرة نحو 34.344 مليون دينار، مقارنة بـ 24.124 مليون دينار خلال موازنة العام الحالي المعاد تقديرها بزيادة مقدارها أكثر من 10.2 مليون دينار.

4. قدر قانون مشروع موازنة 2024 حجم الإنفاق لوزارة الزراعة بـ93.521 مليون دينار مقارنة بـ75.277 مليون للعام 2023، وبزيادة قدرت بحوالي 18.244 مليون دينار.

5. ارتفاع موازنة وزارة النقل في مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2024 بمقدار 15.975 دينار مقارنة بالمعاد تقديرها للعام الحالي لتبلغ 52.4 مليون دينار للعام المقبل، مقارنة مع 36.4 مليون دينار في العام الحالي.

6. قدرت الحكومة حجم موازنة وزارة العمل للعام المقبل بـ29.3 مليون دينار، ضمن مشروع قانون الموازنة العامة، مقارنة بـ38.7 مليون دينار، معاد تقديره للعام الحالي، بانخفاض مقداره 24 %.

7. رصدت الحكومة في مشروع قانون الموازنة العامة للعام المالي 2024 أكثر من 31.3 مليون دينار كموازنة تقديرية للمركز الوطني للأمن السيبراني.

8. قدر مشروع موازنة العام المقبل إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية في وزارة الطاقة والثروة المعدنية بنحو 32.3 مليون دينار مقارنة بنحو 26.3 مليون معاد تقديرها للعام الحالي وبزيادة نسبتها 23 %.

9. أظهرت موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي للعام المقبل ارتفاع قيمة المخصصات من نفقات جارية ورأسمالية للوزارة إلى 15.193 مليون دينار مقارنة مع النفقات المعاد تقديرها لعام 2023 والبالغة 12.572 مليون، بزيادة ناهزت نسبتها 21 %.

10.رصدت الحكومة في مشروع الموازنة العامة 2024 مبلغ 74 مليون دينار لوزارة السياحة لتحفيز وتنشيط السياحة.

- **تطور حجم المديونية في الأردن**

تضاعف الدين العام في الأردن بأقل من ثلاث مرات خلال الفترة من 2010-2023، وفقاً لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وتحديداً تضاعف بمقدار 2.9 مرة، حيث تضاعف الدين العام بشكل ملحوظ منذ عام 2022 حتى أول 5 شهور من هذا العام، موضح في الشكل (2).

الشكل (2): الدين العام خلال 2022 – أول 5 أشهر 2024
(مليون دينار)

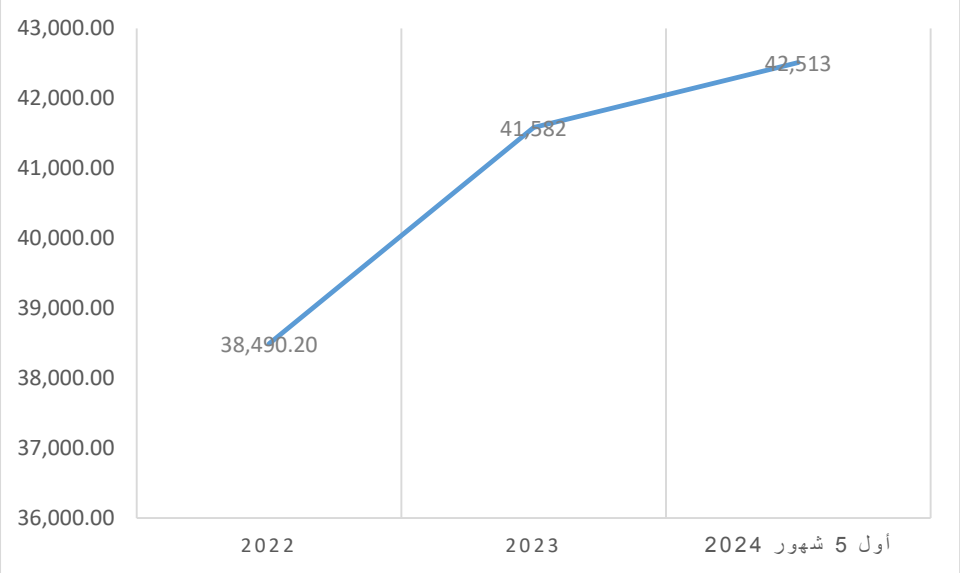

*المصدر: وزارة المالية الأردنية.

وبلغ نصيب الفرد من الدين العام مايقارب 4.1 ألف دولار بما يعادل 2.9 ألف دينار للمواطن الواحد في عام 2023، حيث تحتل المملكة مرتبة متوسطة بين الدول المتقاربة لعدد سكان المملكة، وكما ذكرنا سابقا أن نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت مرتفعة عما سبق من السنوات الماضية حيث بلغت مايقارب 115% مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة التي يجب توجيهها نحو المشاريع الرأسمالية المنتجة والمشغلة والداعمة للنمو الاقتصادي، ويشكل خدمة الدين مايقارب 2 مليار دينار تُدفع سنويًا أي ما يقارب 18 % من حجم إنفاق الموازنة، وهذا يؤدي إلى الحد من مخصصات الاستثمار والتشغيل

ومحاربة الفقر والبطالة، وزيادة العجز المالي حيث بلغ العجز المالي خلال الخمس الشهور الأولى من هذا العام 655.2 مليون دينار.

الشكل(3): العجز المالي بعد المنح والمساعدات خلال الخمس أشهر في عام 2022 و2023 و2024

(مليون دينار)

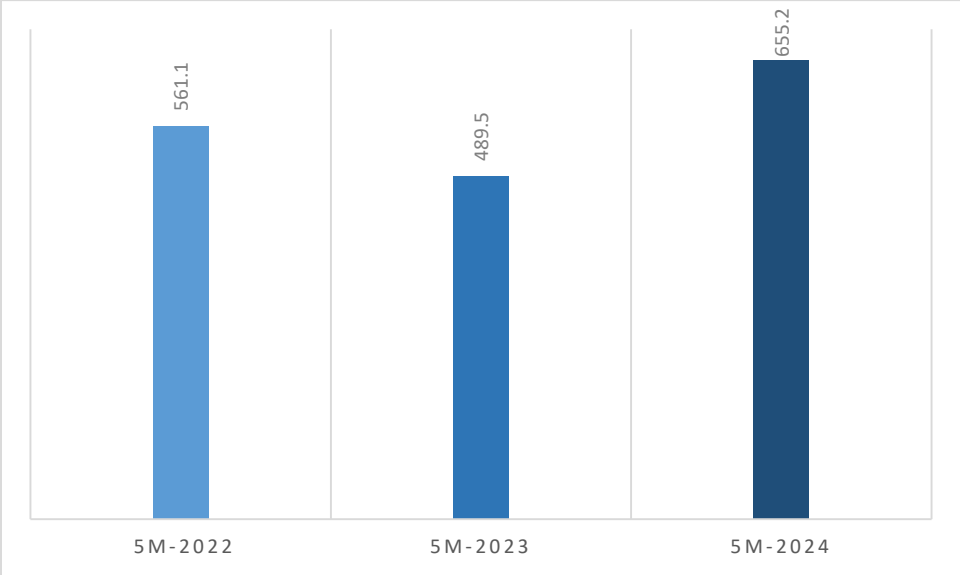

*المصدر: وزارة المالية الأردنية. 5M: أول خمس أشهر من العام.

فإن العجز المالي بعد المنح لأول 5 أشهر من هذا العام زاد بما يقارب 165.7 مليون دينار مقارنة لنفس الفترة من العام الماضي والذي بلغ 489.5 مليون دينار، وزاد بما يقارب 94.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة لعام 2022 والذي بلغ 561.6 مليون دينار.

- **حجم المساعدات والمنح الخارجية للأردن خلال هذا العام**

بلغت قيمة المساعدات الخارجية الكلية من منح وقروض ميسرة ملتزم بها للأردن حتى نهاية شهر تموز من العام الحالي نحو 2.067 مليار دولار، حيث تشتمل على المنح الاعتيادية والقروض الميسرة، والمنح الإضافية لدعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، والتي تتماشى مع مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي والإداري.

وبلغت قيمة المنح الاعتيادية 583.59 مليون دولار (413.59 مليون دينار) لمشروعات تنموية في قطاعات المياه والصرف الصحي والتشغيل والتدريب المهني وسبل العيش وخدمات البلديات وإدارة النفايات الصلبة، والحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والشباب والثقافة، والعدل والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والزراعة والأمن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية كدعم قطاعي من خلال الموازنة، بينما بلغ حجم القروض نحو 1.350.58 مليار دولار لمشروعات تنموية في قطاع المياه والصرف الصحي ومشروعات موجه لدعم الموازنة العامة بتمويل من بنك الإعمار الألماني والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي.

فيما بلغ حجم المنح الموجهة لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية نحو 132.8 مليون دولار ما يمثل نحو 6.8 بالمئة من احتياجات خطة الاستجابة الأردنية للازمة السورية لعام 2024، وتوزعت هذه المنح على مكونات الخطة وبواقع 39.68 مليون دولار لدعم مشروعات خدمية في المجتمعات المستضيفة و 93.15 مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين، ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي استفادت من المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة موضحة في الشكل (4).

الشكل (4): أبرز القطاعات الاقتصادية المستفيدة من المنح الخارجية
(خلال أول 7 أشهر)

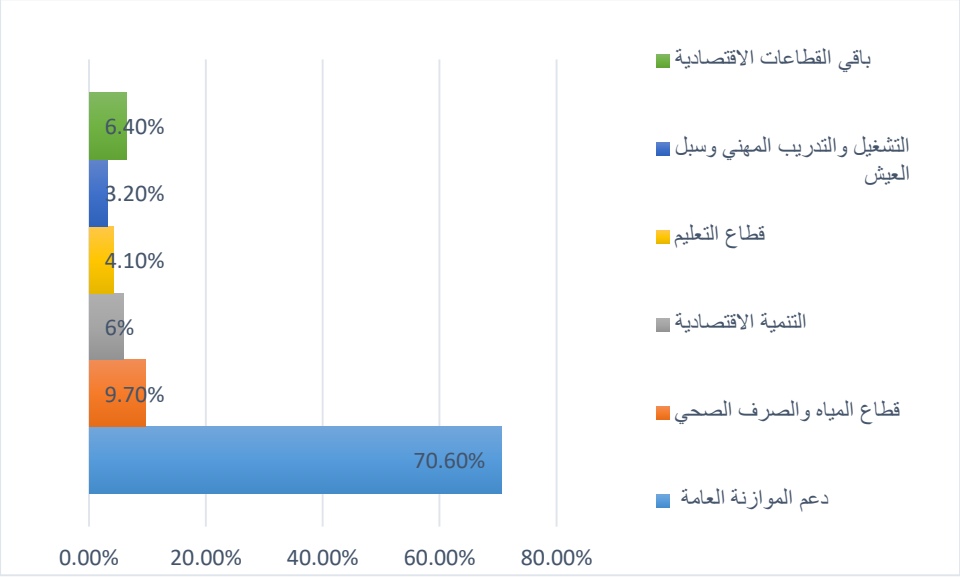

*المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

احتل قطاع دعم الموازنة العامة النصيب الأكبر من المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة بنسبة 70.6%، تلاه المياه والصرف الصحي بنسبة 9.7%، التنمية الاقتصادية بنسبة 6%، التعليم بنسبة 4.1% ، التشغيل والتدريب المهني وسبل العيش بنسبة 3.2 %، فيما توزعت باقي النسب على قطاعات الصحة، و العدل والحكم الرشيد وحقوق الانسان والبيئة، و الخدمات البلديات وإدارة النفايات الصلبة وقطاع السياحة، والحماية الاجتماعية، والزراعة والأمن الغذائي و الشباب والثقافة، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بلغت 6.4% من المساعدات.

ومن أبرز الدول والوكالات العالمية المانحة للأردن: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المملكة العربية السعودية قمة مكة، كندا، الكويت، ألمانيا، المملكة المتحدة، سويسرا، وأستراليا، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية النرويج وهولندا، ووكالة التجارة والتنمية الاميركية، وإيطاليا / بتنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **الميزان التجاري**

بلغ حجم الصادرات الكلية خلال النصف الأول من هذا العام مايقارب 4.44 مليار دينار موزعة مابين الصادرات الوطنية والتي بلغت مايقارب 4.2 مليار دينار، والمعاد تصديره 426 مليون دينار، وبلغت قيمة المستوردات مايقارب 8.9 مليار دينار، وعليه بلغ عجز الميزان التجاري خلال النصف الأول من هذا العام مايقارب (4.43) مليار دينار مقارنة مع عجز (4.44) مليار دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي، فالشكل (5) يوضح تسلسل عجز الميزان التجاري في الأردن من الرابع الرابع من عام 2022 حتى النصف الأول من هذا العام.

الشكل (5): عجز الميزان التجاري
(مليون دينار)

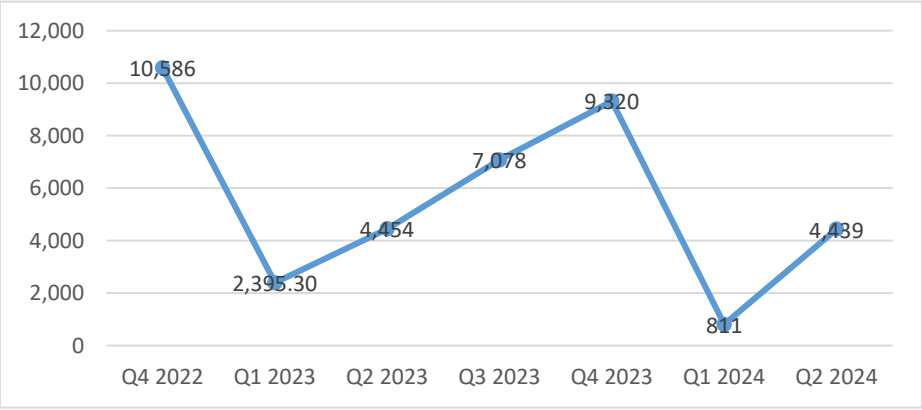

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

يظهر التذبذب لعجز الميزان التجاري منذ الربع الرابع لعام 2022 حتى النصف الأول من هذا العام، حيث بلغ عجز الميزان التجاري في الربع الأول من هذا العام مايقارب 811 مليون دينار مقابل 2,395.3 مليون دينار في الربع الأول من عام 2023، بينما زاد العجز الميزان التجاري خلال الربع الثاني من هذا العام بما يقارب 3,678 مليون دينار عن الربع الأول من هذا العام، أما في الربع الرابع من عام 2022 بلغ عجز الميزان التجاري ذروته حيث حقق عجز قياسي في تلك الفترة والذي بلغ مايقارب 10.6 مليار دينار، وهذا ما أثر على زيادة عبء عجز الموازنة العامة في عام 2023 واستمرت حتى النصف الأول من عام 2024.

وعلى صعيد النصف الأول من هذا العام، حققت الصادرات الكلية انخفاض بنسبة 1% والصادرات الوطنية انخفضت بنسبة (3.7%)، والمستوردات انخفضت بنسبة (0.6%)، وكذلك انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة (0.1%) خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنه بنفس الفتره من عام 2023. فيما ارتفع المعاد تصديره بنسبة 34.8% مقارنه بنفس الفتره من عام 2023، وبالنسبة لتغطية الصادرات الكلية للمستوردات، فقد بلغت 50% حتى نهاية حزيران من عام 2024، وهي نفس النسبة خلال الفتره ذاتها من عام 2023. وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 59% خلال شهر حزيران من عام 2024، مقارنة بنسبة 63% خلال نفس الشهر من عام 2023 بانخفاض مقداره 4 نقاط مئوية، ومن أبرز السلع المصدرة والمستوردة خلال النصف الأول من عامي 2023 و2024، موضحة في الجدول(3).

الجدول (3): أبرز السلع المصدرة والمستوردة في النصف الأول من عامي 2023 و2024 (مليون دينار)

الصادرات الوطنية				المستوردات			
السلع	**2023**	**2024**	**نسبة التغير (%) بين العامين**	**السلع**	**2023**	**2024**	**نسبة التغير (%) بين العامين**
الألبسه وتوابعها من مصنرات	618	751	21.5	النفط الخام ومشتقاته	1,523	1,305	-14.3
الأسمدة الأزوتية او الكيماوية	568	442	-22.2	العربات والدراجات	668	796	19.2
الحلي والمجوهرات الثمينه	466	375	-19.5	الأدوات الآلية	556	633	13.8
محضرات الصيدلة	244	280	14.8	الحلي والمجوهرات الثمينه	533	457	-14.3
الفوسفات الخام	314	263	-16.2	الادوات الكهربائية	439	412	-6.2
البوتاس الخام	368	233	-36.7	محضرات الصيدلة	279	329	17.9
المواد الأخرى	1,596	1,674	4.9	المواد الأخرى	4,936	4,951	0.3
الصادرات الوطنية	**4,174**	**4,018**	**-3.7**				
المعاد تصديره	**316**	**426**	**34.8**				
الصادرات الكلية	**4,490**	**4,444**	**-1**	**إجمالي المستوردات**	**8,934**	**8,883**	**-0.6**

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

على صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة، فقد انخفضت كل من "الأسمدة الأزوتية أو الكيماوية"، "الحلي والمجوهرات الثمينة"، "الفوسفات الخام"، "البوتاس الخام" لكن ارتفاع كل من "الألبسه وتوابعها من مصنرات" و"محضرات الصيدلة" ساهم في الحد من انخفاض الصادرات الوطنية، أما المستوردات فقد انخفض كل من "النفط الخام ومشتقاتة "، "الحلي والمجوهرات الثمينه"، "الادوات الكهربائية"، فيما ارتفعت قيمة كل من "العربات والدراجات"، "الأدوات الآلية"، و "محضرات الصيدله".

ويعد من أبرز الشركاء في التجارة الخارجية، دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية، و دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة، دول الأتحاد الاوروبي ومن ضمنها اسبانيا، والدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الهند، فالشكل (6) و(7) يوضح أبرز الصادرات الوطنية والمستوردات حسب الشركاء والتكتلات الاقتصادية للنصف الأول من عامي 2023 و 2024.

الشكل (6): أبرز الصادرات الوطنية حسب الشركاء والتكتلات الاقتصادية للنصف الأول من عامي 2023 و 2024

(مليون دينار)

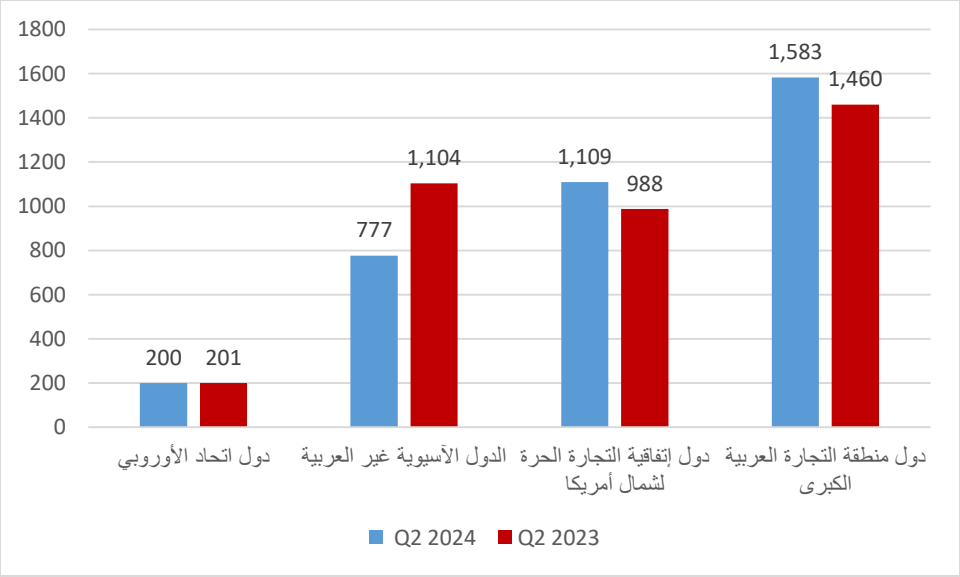

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الشكل (7): أبرز المستوردات حسب الشركاء والتكتلات الاقتصادية للنصف الأول من عامي 2023 و 2024

(مليون دينار)

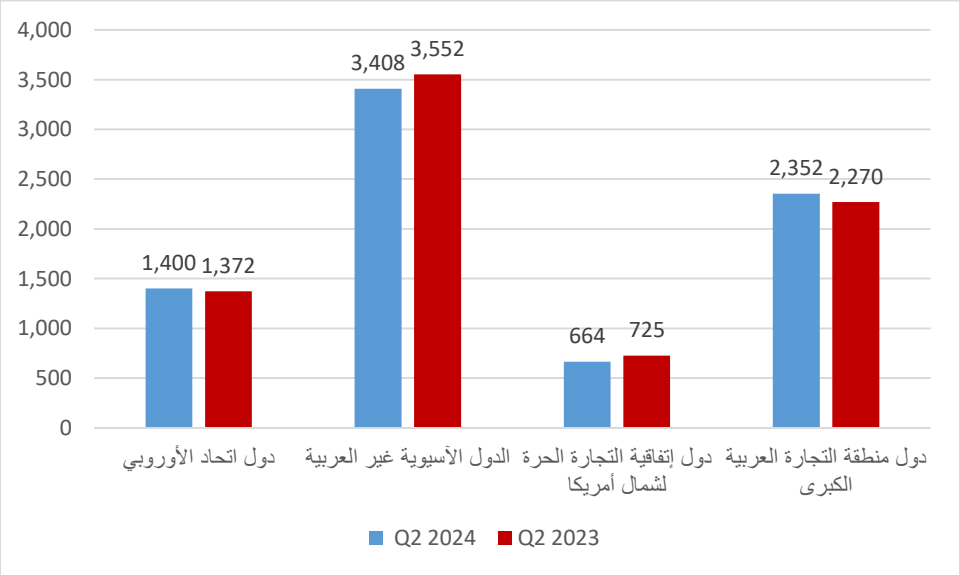

*المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية الى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة، فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية الى دول الأتحاد الاوروبي ومن ضمنها اسبانيا، والدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الهند، اما بالنسبة للمستوردات فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية، و دول الاتحاد الاوروبي ومن ضمنها المانيا، فيما انخفضت المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الهند.

- **توصيات جمعية رجال الأعمال الأردنيين**

تقدم جمعية رجال الأعمال الأردنيين مجموعة من التوصيات لأخذها بعين الاعتبار للحد من عجز الموازنة العامة حيث ارتفع العجز خلال الخمس شهور الأولى من هذا العام والتي كان من المقرر خفضه، أيضاً الحد من ارتفاع عجز الميزان التجاري خلال هذا العام، وذلك من خلال:

1. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في استقطاب المشاريع الاستثمارية وتنفيذها من قبل القطاع الخاص الأردني لخلق تنمية واستمرارية تعظم النمو الاقتصادي في مشروع الموازنة العامة لهذا العام، والحد من زيادة الدين العام الخارجي الذي يستنزف الاحتياطي الأجنبي في المملكة ويزيد من عجز الموازنة.

2. وضع خطط استراتيجية لتعزيز النقل والشحن التجاري (البري و البحري و الجوي) في المملكة، والعمل على زيادة الصادرات الوطنية لكافة دول العالم، وتعزيز الصناعات المحلية وإيجاد بدائل محلية لخفض قيمة المستوردات المرتفعة، حيث أن الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة أثرت على التجارة الخارجية للمملكة وزادت من عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، فإن استمرار عجز الميزان التجاري يؤدي إلى تداعيات سلبية اقتصادية أبرزها زيادة الدين العام، وتراجع احتياطي العملات الصعبة، والضغط على سعر الصرف للعملة المحلية.

3. العمل على وضع خطط لتحسين الوضع الاقتصادي والحد من زيادة المديونية العامة، حيث أن قانون مشروع موازنة عام 2024 قُدر على أساس خفض المديونية العامة إلا أن البيانات المالية التي ظهرت خلال الخمس شهور الأولى عكس ذلك والذي أظهر ارتفاع الدين العام والعجز المالي، وأظهر مشروع قانون الموازنة العامة أن هذا العام سيعكس تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن الإحصاءات الاقتصادية تشير إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الربع الأول من هذا العام حيث بلغ 2% والذي كان مستهدف في هذا العام إلى رفع النمو الاقتصادي إلى أكثر من 2.5%، أيضاً ارتفاع معدل التضخم خلال النصف الأول من هذا العام وثبات معدل البطالة منذ الربع الثالث من عام 2023 حتى النصف الأول من هذا العام دون خفضه.

4. العمل على وضع خطط اقتصادية محكمة للخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي أثر على القطاعات الاقتصادية في المملكة أبرزها قطاع السياحة والعقار والتجارة العامة والاستثمار، جراء التحديات الجيوسياسية في المنطقة وتبعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث تساهم هذه القطاعات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

5. تفعيل دور السفارات والوفود التجارية للترويج لقطاع السياحة وجذب السياح إلى المملكة والتعريف بالمواقع الأثرية والسياحة العلاجية التي تتمتع بها المملكة، أيضاً الترويج للمنتجات المحلية وزيادة الصادرات الوطنية إلى دول الأوروبية والآسيوية وبحث المعيقات والتحديات التي تحد من زيادة التجارة بين المملكة وهذه الدول والعمل على تذليلها.